



الجمهورية العربية المتحدة
الجريدة الرسمية

(العدد ٢٣) الصادر في يوم الاثنين ١٢ رمضان سنة ١٣٨٣ - ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ (السنة السابعة)

وزارة الخارجية

قرار

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢١٠٤ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ بشأن الموافقة على بروتوكول الدورة الثالثة لـ لجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي المقود بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٣

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية بروتوكول الدورة الثالثة لـ لجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي المقود بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٣ ويصبح نافذ المفعول اعتباراً من اليوم التاسع من شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ وهو تاريخ آخر تصديق على البروتوكول ما

بروتوكول

الدورة الثالثة للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي

بين

الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا

الاشتراكية الفيدرالية

عملاً على زيادة تدعيم الصداقة وتوسيع نطاق التعاون بين البلدين ، وفي ضوء الفوائد الناجمة عن التشاور وتبادل الآراء في المشكلات الاقتصادية الدولية الهامة وفي الخطوات التي تتخذ لحلها ، وكذلك في ضوء الحاجة إلى استعراض ما تم تنفيذه من القرارات التي اتخذت خلال الدورة الثانية للجنة بشأن توسيع نطاق التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدين ، اتفق الطرفان على دعوة الدورة الثالثة للجنة التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية للاعتماد في القاهرة بين العاشر والثالث والعشرين من أبريل سنة ١٩٦٣

وقد رأس وفد الجمهورية العربية المتحدة ، السيد / أحمد زندو وزير الاقتصاد بحكومة الجمهورية العربية المتحدة .

حسين ذو الفقار صبرى

للتجارة والتنمية بدراسة المشكلات الأساسية التي تواجه المؤتمر والمشروع في وقت مناسب في إعداد مشاريع الحلول المحددة التي يقترح أن يعتمدها المؤتمر الذي يجب أن يعقد في أقرب موعد ممكن .

وقد أكدت أهمية إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في مؤتمر القاهرة ، وكذلك مع كافة الدول النامية الأخرى بقصد تنسيق آرائها في شأن المسائل الحيوية التي سوف تناقش في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وفي هذا الصدد اتفق الوفدان على أن يقدموا إلى جميع الدول النامية والدول الأخرى الصديقة مشروع ردهما على السكرتير العام للأمم المتحدة في شأن الإجراءات والحلول المقرر أن يعتمدها المؤتمر .

وقد أكد كلا الطرفين الرغبة في التوصية إلى الدول النامية الأعضاء في اللجنة التحضيرية للمؤتمر بتنظيم إجراء مشاورات فيما بينهما حول المسائل المدرجة في جدول أعمال تلك الجلسة .

وفي هذا الاتجاه سيتولى كلا الطرفين التوجيه بضرورة عقد اجتماع تحضيرى يضم خبراء الدول النامية وذلك قبل انعقاد المؤتمر .

كذلك أكدت أهمية القيام بأعمال مشتركة أخرى تهدف إلى حل مشكلات اقتصادية دولية معينة . وفي هذا الصدد تم الاتفاق على أن يستمر البلدان في تبادل البحوث المعدة عن المسائل الاقتصادية الدولية وتبادل الخبراء وإرسالهم إلى الدول النامية الأخرى ونشر مقالاتهم ودراساتهم على أساس المعاملة بالمثل .

وقد أكدت بنوع خاص ضرورة تبادل الآراء وتنسيق أعمال البلدين فيما يتعلق بالمسائل المقرر مناقشتها قبل انعقاد الجلسة القادمة لدول اتفاقية الجات في جنيف ، كذلك أبرز الوفدان الرغبة في تبادل الآراء في شأن المسائل التي سوف تناقش في الاجتماع التبادلي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

٢ - توسيع نطاق التعاون الاقتصادي الثنائي

(١) التجارة والمدفوعات

(١) أعاد الوفدان أثناء المناقشات تأكيد قرارهما باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق توازن التجارة خلال ١٩٦٣ وذلك تمهيداً مع الأهداف التي نص عليها في البروتوكولات والاتفاقات القائمة بين البلدين .

(٢) اتفق الطرفان على اتخاذ الإجراءات اللازمة أثناء تنفيذ البروتوكول الموقع عليه في أكتوبر ١٩٦٢ لكي تصل الواردات والصادرات الخاصة بكل منهما إلى الكميات والقيم المتفق عليها وذلك حتى يمكن تحقيق التوازن في التجارة الثنائية واستبقائه .

ورأس الوفد اليوجوسلافي ، السيد / أفندوهومو عضو المجلس التنفيذي الفيدرالي ورئيس لجنة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية بالمجلس الفيدرالي .

ولقد اتفق رئيسا الوفدين على أن تبحث هذه الدورة المسائل الآتية :

(١) التعاون في ميدان الاقتصاد الدولي .

(٢) توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين البلدين في الميدان التعاوني الصناعي والتجاري .

وناقش رئيسا الوفد مسائل التعاون في الميدان الاقتصادي الدولي ، بينما ناقشت المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الثنائي في جلسات عمومية للوفدين مجتمعين ، وفي لختين فرعيتين منفصلتين للتجارة والمدفوعات وفي اللجنة الفرعية للتعاون الصناعي والفني .

وقد اتفق الوفدان على أن التعاون الصناعي والتخصص الإنتاجي يفرض نفسه باعتباره الوضع الضروري لتحقيق مزيداً من التوسع في التجارة وكذلك للنمو بالعلاقات الاقتصادية الثنائية على وجه العموم .

ولما كان من المفهوم أن ما اتخذ في هذا الاتجاه حتى الآن إنما يعتبر خطوات أولية فقط ، فقد اتفق الوفدان على بذل المزيد من الجهد لتنمية التعاون الصناعي ولليبحث عن أصابع أشكال ذلك التعاون بقصد إكسابه ثراء ومزيداً من الصلاحية العملية والفاعلية .

١ - التعاون في ميدان الاقتصاد الدولي

تبادل الوفدان الآراء في مشكلات الاقتصاد الدولي وأعادوا تأكيد آرائهما المتماثلة في صدد كافة المسائل الضرورية . وقد وضع ذلك على وجه الخصوص في المشروعات المتبادلة بينهما لردودهما على السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة في شأن الطريقة التي تتبع لتناول المسائل التي يجب حل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعتمدها في شأن الحصول المقترحة لها .

وإن الوفدين وقد أخذوا في الاعتبار ما يجب اقتراحه على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من إجراءات مادية ملموسة أن يشاطر أحدهما الآخر اليقين بأن من المقطوع به أن هذا المؤتمر الهام سيكون مساهمة كبرى في حل المشكلات الاقتصادية الدولية الهامة وسيعمل في الوقت نفسه على تدعيم السلام وتنمية العلاقات بين الشعوب على أساس من المساواة . ولقد رأى الوفدان وهذا الهدى نصب أعينهما ، بأن من الأمور البالغة الأهمية أن تقوم اللجنة التحضيرية للمؤتمر الأمم المتحدة

مما يجعلها تظل هذا المقصود تبعد عن أسس التفاهم السالف الذكر .
وفي هذا الصدد سوف تقوم السلطات المختصة في كلا البلدين بإخطار الطرف
الأخر بآلية حالة قد تصل إلى علمها وحيث يبدو منها أن المبدأ سالف
الذكر لم يلتزم به .

(٦) أخطر وفد الجمهورية العربية المتحدة الطرف الیوجوسلافي برغبته
في تعجيل المفاوضات الدائرة بين المنظمات البحرية بكل من البلدين وذلك
بقصد بلوغ اتفاق للتعاون في ميدان نقل البضائع .

وسيتولى الوفد الیوجوسلافي - بعد تلم مشروع الاتفاق المقترح
من المنظمة البحرية المعنية في الجمهورية العربية المتحدة - التقدم بتوصيته
إلى المنظمات المعنية في جمهورية يوجوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية
في الموضوع وإنهاء المفاوضات التي بدأت حوله في أسرع فرصة
ممكنة .

(ب) التعاون الصناعي والفني

استعرض الوفدان المسائل المتعلقة بزيادة نمو التعاون الصناعي والفني ،
ورغبة في تحقيق القرارات الواردة بالبروتوكول الخاص بالدورة الثانية
لجنة التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية
یوجوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية وكذلك بالبروتوكول الخاص بتنظيم
مكتب التعاون الصناعي والزراعي بين الجمهورية العربية المتحدة
وجمهورية يوجوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية الموقع عليها بلجراد
في أكتوبر سنة ١٩٦٢ - تم الاتفاق على أن مما ينصح به في المقام
الأول :

تقوية وتنمية التعاون في تلك الميادين الصناعية وعلى هذا الأساس زيادة
تبادل المنتجات الصناعية .

تحديد تلك المنتجات التي تسمح بتعاون كلا من البلدين في صنعها وذلك
بهدف النهوض بالتنمية الصناعية في كلا البلدين .

وحتى يمكن تحقيق ذلك اتفق الوفدان على ما يلي :

(١) سيتم تأسيس المكتب المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة
وجمهورية يوجوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية للتعاون الصناعي والزراعي
متخذة القاهرة مقراً الرئيسي أنه من الأوفق أن تتم اتصالات بين الطرفين
المعنيين في كلا الجانبين لتصفية كافة الموضوعات المتعلقة .

وحتى يمكن الوصول إلى تحديد دقيق لميادين التخصص والتعاون
الصناعي وكذلك تحديد شكل وتنظيم المكتب ، اتفق الوفدان على أن يرسل

(٣) عملاً على بلوغ اتوازن التجاري للفترة حتى نهاية ١٩٦٣ ، أخذ
الوفد الیوجوسلافي على عاتقه أن يستورد بما قيمته ٣,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاثة
ملايين من دولارات الولايات المتحدة الحسابة) بضائع من الجمهورية
العربية المتحدة بالإضافة إلى البضائع التي ورد ذكرها في بروتوكول ١٩٦٢
والبضائع الإضافية المشار إليها فهي :

طن	دولارات الولايات المتحدة	إطارات
—	٥٠٠,٠٠٠	...
—	٩٤٥,٠٠٠	منسوجات قطنية ...
—	٤٠٥,٠٠٠	الحديد الصناعي ...
—	٥٠٠,٠٠٠	كبان ...
٥٠,٠٠٠	—	الفوسفات ...
(من ١٠٠ : ٤٠٠)	—	فضلات القطن والغزل
١٠,٠٠٠	—	الملح ...

متنوعات :

” كالسيوم أمونيوم نيترات “

بيض ، بيرة ، صيرفواكه ،

ليون طازج ، زجاجات تيرموس ،
فاصوليا جافة . . الخ “ .

مجموع القيمة التقريبية لما سلف ذكره : ٣,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاثة ملايين
من دولارات الولايات المتحدة الحسابة) .

(٤) تعهد وفد الجمهورية العربية المتحدة من جانبه بأن يصدر
إلى جمهورية يوجوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية الكمية الباقية من القطن
والأرز طبقاً لما اتفق عليه في بروتوكول أكتوبر ١٩٦٢ من الحاصل
الخاصة بكل منهما لموسم ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، أي من أول سبتمبر ١٩٦٣
إلى ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ ، على أن وفد الجمهورية العربية المتحدة قد صرح
بأنه سينظر بين الاعتبار في تسليم كميات أخرى من القطن إلى جمهورية
یوجوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية من الموسم القطني ١٩٦٢ - ١٩٦٣ وذلك
إذا ما أظهر التقدير الأخير للحصول ووجد إمكانيات تسمح بمثل تلك
الإضافة .

(٥) أعلن الوفدان أن أسعار بعض البضائع في تجارتهما الثنائية كانت
أعلى من الأسعار العالمية وعملاً على إنهاء هذه الظاهرة سيقوم الوفدان باتخاذ
الإجراءات اللازمة لجعل الأسعار في تجارتهما الثنائية متمشية مع مستوى
الأسعار العالمية المنافسة وللتثبت من أن المؤسسات الخاصة بكل منهما
ستمتنع قطعياً في أية ظروف عن عرض أسعار لا يوجد مبرر لارتفاعها

هذا التعاون أولاً عن طريق تبادل الخبراء المؤهلين بقصد تزويدهم بمزيد من الدراسة والتخصص . وفي هذا الصدد يتحمل كل طرف المصاريف اللازمة لتنفيذ هذا التعاون .

ورغبة في تيسير عمل لجنة التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية يوجوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية وجعله على أكبر جانب ممكن من الفاعلية اتفق الوفدان على أن يقدم كل منهما إلى الآخر - عندما يكون ذلك ممكناً - فيما بين الدورات ، تقارير وافية مؤيدة بالمعلومات عن جميع المشكلات المعنية .

يحمل بهذا البروتوكول ثقل التصديق عليه من قبل كل من الحكومتين المعنيتين ، غير أنه ينفذ مؤقتاً ابتداء من تاريخ اتوقيع عليه .

حرر في القاهرة في الثالث والعشرين من أبريل سنة ١٩٦٣ ،
من نسختين أصليتين باللغة الانجليزية ، كل منهما معتمدة .

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية يوجوسلافيا الاشتراكية	الجمهورية العربية المتحدة
الفيدرالية	أحمد زولو
آندو هومو	

الطرف اليوجوسلافي حتى الخامس عشر من يونيو سنة ١٩٦٣ اثنين من المهندسين يتوليان بالاشتراك مع خبراء من الجمهورية العربية المتحدة إجراء تحديد أشد دقة للميادين التي ينسئ فيها التعاون في الصناعة وإعداد مشروع للوضع القانوني لمكتب التعاون الصناعي .

وتتولى هذه المجموعة في الوقت ذاته تحديد المهام المباشرة التي تمهد المكتب فيما يخص بالميدان الصناعي .

والمكتب جهاز تابع للجنة التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية يوجوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية التي تقرر تكوين نظامه وبرنامج عمله وتتولى اعتماد الوسائل المالية اللازمة لتنفيذ مهامه في ضوء التوصيات التي سترد في مشروع الوضع القانوني للمكتب كما سبقت الإشارة بأعلاه .

ويقوم كل طرف بالتكفل منفرداً بالمواد اللازمة لخبرائه بالمكتب وكذلك بالتكفل بصووة مشتركة بين الطرفين بالمصاريف العامة للمكتب .

(٢) قررت اللجنة أنه يجب الارتفاع بالمساعدات الفنية إلى أعلى مستوى في الميادين التي يوجد اهتمام مشترك بها . ويجرى تنفيذ